المحاضرة التاسعة جهود الجزائر في دعم القضية الفلسطينية من خلال مؤتمرات القمم العربية

أبدت الجزائر مواقفها من القضية الفلسطينية في جميع مؤتمرات القمم العربية، وكانت هذه المواقف تختلف باختلاف قرارات كل قمة عربية، فتكون مؤيدة للقمة عندما تكون قراراتها في مستوى التحدي الذي تتطلبه القضية الفلسطينية، وتكون متحفظة إذا كانت قرارات القمة يشوبها نوع من التخاذل والغموض، وتكون ممتنعة ورافضة للمشاركة في أي مؤتمر يستثني مشاركة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية.

في سبيل مواجهة الأخطار الناجمة عن اتفاقية كامب ديفيد، دعا مجلس قيادة الثورة العراقي الأمة العربية للوقوف صفاً واحداً بكل حزم للحيلولة دون تنفيذ قرارات كامب ديفيد، ودعا الزعماء والملوك العرب إلى عقد قمة عربية تعنى بالبحث عن ما ترتب عن اتفاقية كامب ديفيد من

نتائج عسكرية واقتصادية وسياسية مضرة بالأمة العربية وبمستقبلها وبمستقبل القضية الفلسطينية، وبناءً على تلك الدعوة العراقية تم عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد في الفترة الممتدة من 02 إلى 05 نوفمبر 1978 .

وكان أهم ما تقرر في قمة بغداد هو مواجهة الخلل الاستراتيجي العربي الجديد الناتج عن خروج مصر من الصف العربي وذلك عن طريق تقديم مساعدات مالية لدعم منظمة التحرير الفلسطينية ودعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، وكذا دعم دول المواجهة في الجبهتين الشمالية والشرقية لمدة عشر سنوات دون أن تقطع حبل الأمل من عدول السادات عن رأيه، إلا أن هذا الأخير أصر على مواصلة طريقه بعد توقيعه على اتفاقية الصلح مع إسرائيل في 26 مارس 1979 ، عندئذ عقد وزراء الخارجية العرب – تنفيذاً لقرارات قمة بغداد – اجتماعاً طارئاً في بغداد وهو في الأصل امتداداً للقمة خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 31 مارس من نفس السنة، قرروا فيه سحب السفراء العرب فوراً من مصر، ومقاطعة النظام المصري وتعليق العلاقات السياسية والدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية للحكومة المصرية، ونقل مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس، ونقل مقر هيئة التصنيع الحربي خارج مصر، ولم تستأنف العلاقات الجزائرية ـ المصرية حتى إلى غاية 24 نوفمبر 1988 .

وخلال مؤتمر القمة العربي العاشر المنعقد في تونس خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 23 نوفمبر 1979 دافعت الجزائر بشدة عن القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي ، ولقد تركزت جل قرارات هذا المؤتمر الذي شارك فيه جميع الملوك والرؤساء العرب عدا مصر على القضية الفلسطينية، وفي البيان الختامي لهذه القمة تم التأكيد على أن استعادة الحقوق العربية في فلسطين مسؤولية قومية عربية، وأن أي حل لها لا يقبل إلا من خلال مؤتمر قمة عربي عقد لهذا الغرض .

وفي نفس الاتجاه ساهمت الجزائر بشكل فعال في كل العمليات المتعلقة بالإعداد للدورة الحادية عشر لمؤتمر القمة العربي المزمع عقده في العاصمة الأردنية عمان، وأدت الجزائر دوراً بارزاً سواء على مستوى اللجنة السباعية، أو على مستوى اجتماع وزراء الخارجية من أجل إنجاح هذا المؤتمر، إلا أنه في الأخير لم تشارك الجزائر في هذه القمة التي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 نوفمبر 1980 بعمان بسبب امتناع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية عن المشاركة.

وبخصوص عدم مشاركة الجزائر في هذه القمة صرّح الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة قائلاً: "كيف يمكنني أن أقنع الشعب الجزائري بمشاركتي في مؤتمر يهم القضية الفلسطينية لا يشارك فيه أول المعنيين بهذه القضية وهم ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية" ، ثم استرسل قائلاً: "قراراتنا قرارات جزائرية تتخذ انطلاقاً من المبادئ الثابتة للثورة الجزائرية وتعبر عن إرادة شعبنا و تأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الأساسية للقضايا المطروحة، ومؤتمرات القمة ليست مجرد مناسبة لالتقاط الصور وتبادل الابتسامات وإصدار البلاغات التي ترضي الجميع" .

ونفس التصريح أدلى به الرئيس بن جديد في حديث صحفي لفؤاد مطر المبعوث الخاص لـ ‹‹مجلة المستقبل›› بأن قرار الجزائر بعدم المشاركة في هذه القمة لم يتخذ إلا بعدما قررت منظمة التحرير الفلسطينية عدم مشاركتها في هذا المؤتمر، ومن ثم فإن الجزائر لن تمارس أبداً سياسة ‹‹**الكرسي الشاغر**›› سواء على مستوى الاجتماعات العربية أو الدولية، ثم أكد بن جديد أن الدور الرئيس المنوط بمؤتمرات القمة العربية هو الدفاع عن القضية الفلسطينية، وأنها برزت إلى الوجود من أجل هذا الغرض، ومن ثم فإنه يستحال مناقشة الفضية الفلسطينية في غياب الفلسطينيين، وخط الجزائر السياسي واضح في هذا الاتجاه ولا رجعة فيه .

كما شاركت الجزائر مشاركة فعالة في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي احتضنته مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بحضور ما يربو عن 38 ملكاً ورئيس دولة وحكومة خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 28 جانفي 1981، وفي هذه المؤتمر حظيت القضية الفلسطينية باهتمام المؤتمرين الذين التزموا بتجنيد كل الطاقات المادية والبشرية لمجابهة التحدي الصهيوني، ودحض وإبطال كل محاولة تسوية لا تأخذ في الحسبان استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المسلوبة ولا تضمن تحرير القدس وكل الأراضي العربية المحتلة .

وفي حديث صحفي أدلى به الرئيس الشاذلي بن جديد لمجلة العلاقات الدولية في شهر نوفمبر 1981، أكد فيه أنه لا حل لأزمة الشرق الأوسط في ظل تجاهل حل الشعب الفلسطيني وقال إنه من الممكن تنحية اسم فلسطين من الخريطة ولكن لا يمكن أبداً محوه من القلوب، ولهذا أكدت الجزائر دائماً أنه من العبث بمكان تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط دون معالجة قضية فلسطين المغتصبة وقضية شعبها المحروم من أرضه ووطنه .

وللإشارة، فإن ترحيب الجزائر بالثورة الإيرانية الإسلامية تم بناءً على تعاطف هذه الأخيرة مع القضية الفلسطينية، وهو ما أكده الشاذلي بن جديد الذي صفق للثورة الإيرانية ورحب بها في قوله: "يكفينا شرفاً أن هذه الثورة أغلقت سفارة أكبر عدو للإسلام والمسلمين (إسرائيل) وأهدت هذا المقر لمنظمة التحرير الفلسطينية" ، ورفعت على هذا المقر العلم الرباعي الألوان وهو علم الثورة الفلسطينية أو ما اصطلح على تسميته بـ "**العلم العربي**" ، وهذا دليلاً كافياً على الموقف المثالي للجزائر التي تعتبر القضية الفلسطينية قضية جزائرية صرفة.

وبعد فشل جميع المحاولات السابقة التي قامت بها جامعة الدول العربية من جهة، وبعد التطورات والقضايا المتراكمة التي نتج عنها تغييراً كبيراً في استراتيجية الصراع العربي الإسرائيلي من جهة ثانية، بات عقد مؤتمر قمة عربي أمر لا بد منه لدراسة الوضع السائد في المشرق العربي، ومن بين تلك القضايا أزمة الخليج الأولى وما أفرزته من وجهات عربية مختلفة، وتحييد العراق وعزلها باعتبارها أكبر قوة عربية مساندة في الجبهة الشرقية، والغزو الإسرائيلي للبنان وتطهيره من جيوب المقاومة الفلسطينية .

لاجل ذلك كله عقد مؤتمر قمة فاس المغربية في دورته الثانية خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 10 سبتمبر 1982 ، وفي ختام هذه القمة تمت المصادقة على مخطط تسوية يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني، ويؤكد على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف، ويسبق هذا المخطط شروط أولية تتمثل في انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها عام1967، وعموماً لخصت قرارات المؤتمر في بيانه الختامي فيما يأتي:

– انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس العربية.

– تدمير جميع المستعمرات والمستوطنات الصهيونية التي أقامتها إسرائيل على الأراضي العربية بعد عام 1967.

– تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية بقيادة منظمته الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية.

– حرية الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

– إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة خلال مرحلة انتقالية تحت إشراف أممي لمدة لا تتجاوز بضعة أشهر.

– قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها المستقلة.

– يحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولية ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيه الدولة الفلسطينية المستقلة، ومسؤولية ضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وتبرز أهمية المؤتمر من خلال تأكيده على استراتيجية السلام لحل القضية الفلسطينية، كما تكمن اهميته أيضاً في كونه حقق ولأول مرة في تاريخ القمم العربية إجماع عربي حول الحل السياسي السلمي للقضية بعيداً عن أي عمل عسكري كما ورد في المؤتمرات السابقة.

وبقدر ما كان للمؤتمر أهمية من خلال مشروع السلام، كانت له أيضاً سلبية بالغة الخطورة ولا تزال آثارها عربياً ظاهرة للعيان إلى يومنا هذا، وتتمثل سلبية هذه القمة في تكريسها للاعتراف العربي الموسع بإسرائيل، وكذا تلبيتها للمطالب الإسرائيلية التي طالما كانت تطمح لتحقيقها قبل صدور لاءات الخرطوم الثلاث والمتمثلة في التعايش والسلام مع العرب، غير أنه للأسف الشديد ما إن تم الاعتراف بها عربياً حتى راحت تتنكر لتلك المطالب واستبدلت لاءات الخرطوم بنظيرتها الثلاث **لا اعتراف، ولا تفاوض، ولا صلح، مع منظمة التحرير الفلسطينية** ثم أضافت "لا" أخرى وهي **لا قيام لدولة فلسطين** ، وهكذا انقلب السحر على الساحر كما يقال.

ولا استغراب في تراجع جبهة الصمود والتحدي عن موقفها وقبولها السلام مع إسرائيل ما دامت جميع الأطراف الفلسطينية رحبت بالفكرة وباركتها بما فيها المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما صرّح به رئيسها في قوله: "إن موافقتنا على قرارات قمة فاس لم يكن من موقف ضعف بل من موقف قوة، وأن مشروع السلام العربي يمثل الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية".

وللإشارة فإنه خلال القمة تم تشكيل لجنة عربية سباعية ضمت –على غرار منظمة التحرير الفلسطينية– كل من الجزائر، الأردن، سوريا، السعودية، تونس، المغرب، مهمتها القيام بجولة لدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لجلب المساندة والتأييد لمشروع السلام العربي، وعقب انتهاء قمة فاس، التي كانت نتائجها على العموم إيجابية إلى حد بعيد، انتقل ياسر عرفات إلى الجزائر للتعبير عن امتنانه على الالتزام المطلق للجزائر طيلة أشغال قمة فاس، وأشاد بدور الجزائر الفعال وموقفها الدائم والداعم والثابت للقضية الفلسطينية، كما اعترف بأن الجزائر لبت جميع مطالب المقاومة الفلسطينية السياسية والعسكرية والمالية .

غير أنه وللأسف لم يمض سوى 08 إيام من الإعلان عن الموقف العربي المشترك بفاس حتى عمد الجيش الصهيوني إلى ارتكاب مذابح رهيبة ضد سكان المخيمات الفلسطينية في صبرا

وشاتيلا تحت أنظار بعض الدول العربية، وكرد فعل من الجانب الجزائري استدعت الجزائر سفراء البلدان الدائمة العضوية في مجلس الأمن يوم 20 سبتمبر إلى مقر وزارة خارجيتها وأخبرتهم بما تنتظره من مجهودات حكوماتهم .

وللإشارة، فإن هذا النجاح الذي حققه العدو الصهيوني على حساب الفلسطينيين في لبنان جاء نتيجة فشل قمة فاس في دورتها الأولى وعجز الدول العربية عن الخروج بموقف موحد تجاه السلام، وهو ما استثمرته الولايات المتحدة الأمريكية ووظفته في عرض خطتها التي أسمتها "**خطة سلام على منظمة التحرير الفلسطينية**"، علماً أنه هذه المبادرة الأمريكية تنص على سحب القوات الفدائية الفلسطينية إلى مناطق داخل لبنان، ثم نزع السلاح الفلسطيني في بيروت أولاً ثم بعد ذلك على باقي القوات الفلسطينية في كامل لبنان، هذا على غرار تهجير مائة ألف فلسطيني من لبنان إلى مختلف الدول العربية .

قوبل المشروع الأمريكي بالرفض من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لأنه أظهر بكل وضوح رغبة أمريكيا في إخراج المنظمة من لبنان بأي طريقة كانت، فقامت إسرائيل بتحقيق الرغبة الأمريكية سنة 1982 من خلال اجتياحها للبنان وتطهيره من جميع جيوب المقاومة الفلسطينية، وهو ما كانت تنتظره –للأسف الشديد– الدول العربية لتعلن قبولها عن تلبية الدعوة لعقد مؤتمر فاس في دورته الثانية خلال شهر سبتمبر من نفس السنة، وموافقة الدول العربية على هذه القمة جاءت من باب تسجيل للمواقف ليس إلا، ولتظهر مدى تأييدها للقضية الفلسطينية ولمنظمتها الشرعية.

وعلى عكس قمة فاس التي حققت، رغم الظروف الطارئة التي عقدت فيها، نتائج ايجابية إزاء القضية الفلسطينية فإن قمة الدار البيضاء المنعقدة بالمغرب بتاريخ 09 أوت 1985 كانت نتائجها فاشلة، والجزائر أساساً رفضت المشاركة فيها لأنها مقتنعة اقتناعاً تاماً أنه لاحظّ لهذه القمة في النجاح مالم يشارك فيها البلدان العربيان سوريا ولبنان هذا من جهة، ومن جهة أخرى خشيت الجزائر أن تنال هذه القمة من مشروع فاس 1982 الذي ظلت الجزائر متمسكة به .

وفي خضم الحرب العراقية الإيرانية قرر مجلس جامعة الدول العربية في تونس في ختام دورته الطارئة بتاريخ 1987/09/20 عقد مؤتمر قمة عربي استثنائي في عمان –وهو المؤتمر العربي الثاني عشر– يعنى بدراسة التطورات في المنطقة خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 11 نوفمبر 1987، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر عشية انعقاد هذه القمة غير العادية، وبالرغم من نجاحها في خلق الأجواء المشجعة للانعقاد لكنه حدث مالم يكن في الحسبان، فبدلاً أن تضطلع هذه القمة بالقضية الفلسطينية ونزاع الشرق الأوسط عموماً راحت تركز على النزاع العراقي–الإيراني متجاهلة بذلك الوضع الفلسطيني بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث أعلنت هذه القمة عن تشكيل تحالف غريب أردني سوري ضد منظمة التحرير الفلسطينية، ولقد أعلن هذا التحالف على ما يأتي :

– التنديد بمنظمة التحرير الفلسطينية وعدم الاعتراف بشرعيتها.

– العدول عن المطالبة ببناء دولة فلسطينية، وإنكار فكرة الشعب الفلسطيني بصفة عامة.